المحاضرة الأولى: مدخل عام للمقياس

تقوم البنوك بدور رئيسي وهام في كل مجالات الاقتصاد في جميع دول العالم، بما تباشره من أعمال وساطة وغيرها من التعاملات المالية التي لا غنى عنها بالنسبة لاقتصاد أي بلد، وذلك بإشراف ورقابة البنك المركزي هرم الجهاز البنكي، وتمارس هذه الرقابة بأساليب مختلفة. وبدخول الاقتصاد العالمي عصر العولمة، وما صاحبها من إزالة لكافة القيود أمام تحركات رؤوس الأموال و الاستثمارات عبر الحدود بات الاستقرار المالي من القضايا التي تحظى باهتمام بالغ من جميع الأطراف و على رأسها المؤسسات المالية الدولية، خاصة بعد الهزات التي ضربت الاستقرار المالي العالمي، بحيث أصبح أي اضطراب يواجه النظام المالي والمصرفي في بلد ما يتخطى الحدود القطرية للبلد و يمتد إلى بلدان أخرى.

ولقد عرف الجهاز المصرفي الجزائري نقلة نوعية فيما يتعلق بالإصلاحات المصرفية، والتي تمثلت في إصدار قانون النقد والقرض 90-10، الذي يعتبر أول قانون لنقد والقرض في الجزائر،الذي سمح بتحرير الجهاز المصرفي الجزائري وبوجود بنوك ومؤسسات مالية أجنبية، وذلك بهدف إحداث مناخ تنافسي في السوق المصرفية الجزائرية، ولم يتوقف مسار الإصلاح عند هذه المحطة، بل قامت السلطات النقدية بجملة من الإصلاحات الأخرى، أهمها قانون النقد والقرض 03-11 وهذه الاصلاحات كانت تهدف إلى تحديث وتطوير الجهاز المصرفي الجزائري وتعزيز وظائفه التنموية.

ومن خلال هذا المقياس سوف يتم التعرف على محتوى قانون النقد والقرض وأهميته في الاقتصاد البنكي، وهذا بعد التعريف به وكذلك المرور بأهم المراحل التاريخية التي مر بها. وهذا من خلال البرنامج المسطر لهذا المقياس.

كما يمكنم الاستعانة بالمرجع التالية والتي لها صلة مباشرة بالمقياس:

1. أحمد بولدنين، **الوجيز في القانون البنكي الجزائري**، دار بلقيس- دار البيضاء الجزائر-2009، ص: 04.
2. مبروك حسين، **المدونة البنكية الجزائرية**، دار هومه، الجزائر، 2010.
3. عبيدي الشافعي، **قانون القرض والنقد**، دار الهدى عين مليلة- الجزائر-، 2009.
4. شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، 2008

5. القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 16 الصادرة في 18 أفريل 1990.

6. الأمر 01-01 المعدل والمتمم للقانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14 الصادرة في 28 فيفري 2001.

7. الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، ، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52 الصادرة في 27 أوت 2003، ص: 04.

8. الأمر 10-04 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50 الصادرة في 01 سبتمبر 2010.

9. القانون 17-10 المتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 57 الصادرة في 11 أكتوبر 2017.

10. www.bonk-of-aalgeria.dz
11. www.jorodp.dz